جامعة تيسمسيلت

مجلة

الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

مجلة علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة

تصدر عن

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الترقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589

الترقيم الدولي المعياري للدورية الالكتروني: E-ISSN : 2716-8743

الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

مجلة

تصدر عن

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي - تيسمسيلت

المجلد 04 العدد 02

دسيمبر 2021

revue.mesd@gmail.com

http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602

الترقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589

الترقيم الدولي المعياري للدورية الالكتروني: E-ISSN : 2716-8743

الإيداع القانوني : ديسمبر 2018

المـــــدير الشـــرفي للـمجـــلة

أ. د. دهـــــــــوم عبد المجيد مدير جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت

مدير ورئيس تحرير المجلـــــــــة

أ. د. ألعيداني إلياس، جامعة تيسمسيلت

نائب رئيس التحرير

أ د. محي الدين محمود عمر ، جامعة تيسمسيلت

رئيس لجنة القراءة

د سوداني نادية ، جامعة تيسمسيلت

أعضاء هيئة التحرير

أ د. سماعيل عيسى / د. محمودي أحمد / د بوكرديد عبد القادر/ د.بوزكري جيلالي

أعضاء اللجنة العلمية

د. صالح هاني عبد الحكيم إسماعيل	جامعة طيبة بالمدينة المنورة
أ. د لعلاوي عمر	المدرسة العليا للتجارة.
أ. د راتول محمد	جامعة الشلف
ا د عبد الحفيظ دحية	المدرسة العليا للتجارة.
د كمال لخريف	جامعة ابن زهر المغرب
ا د ثابتي حبيب	جامعة معسكر
د سيد علي كمال كايا	Business School Toulouse
ا د كمال رزيق	جامعة البليدة
أ.د الطاهر أحمد محمد علي	جامعة القصيم (المملكة العربية السعودية)
د. أحمد عبدالصبور الدلجاوي	كلية الحقوق -جامعة أسيوط
د. حكيم براضية	جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية
د.عماد الدحيات	جامعة الامارات العربية المتحدة
أ. نسرين موسى أحمد أحمد؛	جامعة أم درمان الأهلية (السودان)
د عبد الله سراج	(المملكة العربية السعودية)
د همام القوصي	جامعة حلب - الجمهرية العربية السورية
د. سلطان عبد الرحمن فتحي	الجامعة التقنية الشمالية -العراق-

د. نشأت ادوارد	معهد الادارة والحاسبات ونظم المعلومات مصر
ا.د.سعاد هادي حسن الطائي	جامعة بغداد
د وكيل عمار	جامعة سلطان قابوس عمان
أ.د/ رحاب يوسف	مصر
أ د. عبد السلام مخلوفي	جامعة بشار
ا د عدالة العجال	جامعة إبن باديس مستغانم
أ د. مداح لخضر	جامعة الجلفة
أ د. عمر محي الدين محمود	جامعة تيسمسيلت
أ د. عيسى سماعيل	جامعة تيسمسيلت
أ د. محمد صلاح	جامعة تيسمسيلت
أ د. خيرة مجدوب	جامعة ابن خلدون تيارت
ا د بن حميدة هشام	جامعة بومرداس
أ د بلخيري فاطنة	جامعة الجلفة
د. محمودي أحمد	جامعة تيسمسيلت
د. بوزكري الجيلالي	جامعة تيسمسيلت
د. نذير بوسهوة	جامعة يحي فارس بالمدية
د. زهير طافر	جامعة بشار
د. علي العبسي	جامعة الوادي
د. روشو عبد القادر	جامعة تيسمسيلت
د. هزرشي طارق	جامعة الجلفة
د. زياني عبد الحق	جامعة ابن خلدون تيارت
د. عبدالحق القينعي	جامعة البليدة
د. مخوخ رزيقة	جامعة المسيلة
د. حمزة مزيان	جامعة الشلف
د بن شيخ عبد الرحمن	جامعة تيسمسيلت
د. حسيني إسحاق	جامعة معسكر
د. قسول فاطمة الزهراء	جامعة خميس مليانة
د مخوخ رزيقة	جامعة المسيلة
د فاطمة الزهرة قسول	جامعة خميس مليانة
د رابحي بوعبدالله	جامعة تيسمسيلت
د بونويرة موسي	جامعة تيسمسيلت
د بن قيدة مروان	جامعة المدية
د ميلودي اعمر	جامعة المسيلة
د بن بلس بلال	المدرسة العليا للتجارة
د بناي صبرينة	جامعة ابن خلدون تيارت

أولا: التعريف بالمجلة.

مجلة " الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة " مجلة أكاديمية علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة، تصدر عن مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أحمد بن يحي الونشريسي تسمسيلت، وتتناول القضايا والموضوعات بمجال علوم التسيير والتجارية والدراسات الاقتصادية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي والتعليم الجامعي بجامعة تيسمسيلت، عن طريق نشر الدراسات الجادّة والمتميّزة ذات الطابع الاستراتيجي في مجال إدارة الاعمال والتسويق والدراسات الاستراتيجية بالإضافة إلى الدراسات الاقتصادية الكمية والمتخصصة، على أن تستند الدراسات المنشورة إلى معايير نشر علمية دقيقة وذلك بمشاركة أبرز الأكاديميين والباحثين في الجزائر والعالم العربي وباقي دول العالم.

ثانيا: أهداف المجلة.

- تسليط الضوء بشكل علمي على المواضيع والقضايا ذات الطابع الاقتصادي البحت الخاص بالجزائر وباقي دول العالم.
- تشجيع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية وباقي الجامعات في دول العالم، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم وإنتاجاتهم العلمي.
- الإسهام في إثراء البحث العلمي في مجالات علوم التسيير والعلوم التجارية والاقتصادية، من خلال نشر البحوث والدراسات النظرية، الكمية والميدانية.
- استشراف القضايا المستقبلية المرتبطة الجزائر، والدول العربية، وبقية دول العالم.
- التركيز على الدراسات الاستراتيجية الآنية، والمواضيع الحديثة المحتملة في مختلف اهتمامات الباحثين المنتمين للمجلة وغيرهم من الباحثين عبر مختلف أنحاء الوطن والعالم.
- الإسهام في نهضة التعليم الجامعي وتطويره في الجزائر والعالم العربي.
- إطلاق طاقات الإبداع والتنافس العلمي، وفتح المجال أمام البحوث الأكاديمية الحقيقية.
- دعم المكانة العلمية والأكاديمية لـــجامعة تيسمسيلت وتوسيع آفاق البث العلمي.

مـــحتويات العـدد

عنوان المقال	المشاركين	مؤسسة الانتماء	الصفحة
تأثير بيئة العمل الداخلية على تحسين أداء العاملين بشركة السكر السودانية	د. حسابو أحمد حسابو ؛ جامعة الإمام المهدى السودان		23-08
معيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بين اتفاقية بازل 3 ومجلس الخدمات المالية الإسلامية - دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية-	ط.د عبد الرؤوف حماني ؛ جامعة يحي فارس بالمدية ط.د نواري لعلاوي ؛ جامعة يحي فارس بالمدية		39-24
واقع وتحديات التمويل الاسلامي في الجزائر – بنك البركة الجزائري نموذجا-	كواش زهية ؛ جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة بن حاج جيلالي مغراوة فتحية؛ جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة		55 -40
اعتماد الإدارة المحلية على آليات الجودة الشاملة لتحقيق التميز النوعي في المجتمع المحلي -دراسة ميدانية بمقر ولاية جيجل	د/ هبة ياسف ؛ جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل		74-56
أهمية اليقظة الإستراتيجية في انتهاج المؤسسة لمسار التنمية المستدامة دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	أقموم فاطمة ؛ مدرسة الدراسات العليا التجارية		90-75
دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	ربحي فاطمة ؛ جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة		110-91
أزمة المياه في العراق وأبعادها الاقتصادية – إشارة خاصة إلى البصرة	أبو تراب تغريد قاسم محمد ؛ جامعة البصرة ؛ العراق		134-111
دور الإبداع في إنعاش دورة حياة المنتج	جودي عبدالحق ؛ جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ا.د حميدوش احمد ؛ جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة		154-135
إعادة الهيكلة التنظيمية كأداة لتعزيز تنافسية المنظمات شركة جوجل الفابت أنموذجا	عبد الجليل طواهير ؛ جامعة قاصدي مرباح (ورقلة) رميساء العمراوي ؛ جامعة قاصدي مرباح (ورقلة) أمينة كنتاوي ؛ جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)		165-155

Modern Economic and Sustainable Development

LMESD

Review

Published by

"The Laboratory of Modern Economic and Sustainable Development"

LMESD

University of Tissemsilt

Volume 04 – ISSUE 02

DECEMBER 2021

revue.mesd@gmail.com

http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602

International Standard Serial Number: ISNN: 2710-8589

Electronic International Standard Serial Number: E-ISSN: 2716-8743

Legal deposit : December-2018

University of Tissemsilt

Modern Economic and Sustainable Development review

Approved Scientific international Semestrial review And specializing in economic field

Published by

The laboratory of Modern Economic and sustainable development

faculty of Economics, Business and Management Sciences

International Standard Serial Number: ISNN: 2710-8589

Electronic International Standard Serial Number: E-ISSN: 2716-8743

واقع وتحديات التمويل الاسلامي في الجزائر- بنك البركة الجزائري نموذجا-

The reality and challenges of islamic finance in Algeria-Al Baraka Bank Algeria as a model-

كواش زهية[1]، بن حاج جيلالي مغراوة فتحية [2]

Kouache zahia[1], ben hadj djilali magroua fethia [2]

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة (الجزائر)؛ مخبر الصناعة والتطوير التنظيمي للمؤسسات والإبداع ؛

z.kouache@univ-dbkm.dz ؛

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة (الجزائر)؛ مخبر الصناعة والتطوير التنظيمي للمؤسسات والإبداع ؛

f.ben-magraoua@univ-dbkm.dz ؛

تاريخ الاستلام: »2021/02/28 **تاريخ القبول**: 2021/03/16 **تاريخ النشر**: 2020/06/15

الملخص:

يهدف التمويل الإسلامي الى وضع قواعد أخلاقية لكل العمليات الإقتصادية سواء في الإنتاج ،أوالإستهلاك أوالتجارة أوغيرها، وتعتبر الجزائر من الدول التي اهتمت بالتمويل الإسلامي من خلال إنشائها لبعض البنوك كبنك البركة الجزائري الذي سيكون نموذجا لدراستنا ولقد اعتمدنا في ورقتنا البحثية هذه على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع موضوع بحثنا.

وتوصلنا إلى أنّ التمويل الاسلامي يشترط الإلتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في معاملاته المختلفة على أساس المشاركة في الربح والخسارة مع الاطراف الذين قام بتمويلهم.

كلمات مفتاحية: التمويل الإسلامي، التمويل التقليدي، الصيرفة الاسلامية، هيئة الرقابة الشرعية، بنك البركة.

تصنيفاتJEL : G2، G21، G15

Abstract:

Islamic finance aims to set ethical rules for all economic processes, whether in production, consumption, trade or others. Algeria is considered one of the countries that have been interested in Islamic finance through the establishment of some banks such as the Algerian Al Baraka Bank,which will be a model for our study. Which fits with the topic of our research.

And we concluded that Islamic finance requires adherence to Islamic Sharia regulations in its various transactions on the basis of sharing profit and loss with the parties that it financed.

Keywords Islamic Finance *;* Conventional finance*;* Islamic Banking*;* Sharia Supervisory Board*;* Al Baraka Bank.

JEL Classification Codes: G2, G21, G15

[1] **اسم ولقب الباحث المرسل**: **كواش زهية**؛ **الايمايل**: zkouache2015@ gmail.com.

مقدمة

إنّ التقلبات في الأسواق المالية العالمية أسهمت في اختبار كفاءة المؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها، وأصبح التمويل الإسلامي اليوم ينمو بوتيرة جيدة، ويتوقع أن يستثمر ذلك النمو نتيجة إلى تنوع الفرص التي يمكن للتّمويل الإسلامي أن يستفيد منها إضافة إلى النّمو الموجود في المناطق التي يستثمر فيها بصورة أكبر خصوصا في منطقة الخليج التي يتركز فيها بصورة أكبر كالإمارات إضافة إلى دول أخرى مثل ماليزيا وغيرها من دول العالم.

وتتجه البنوك حاليا نحو التمويل الإسلامي أو المعاملات الإسلامية التي لا تتعامل بالفائدة، فالبنك الإسلامي يتلقى من العملاء أموالهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب ،كما أنّه لا يقرض ولا يدين أحدا مع اشتراط الفائدة ويستخدم كل ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فيقوم بتمويل النشاط على أساس المشاركة فيما يتحقق من ربح ولكن إذا تحققت خسارة فإنه يتحملها مع أصحاب النشاط الذين قام بتمويلهم، و الجزائر حذت حذو هذه الدول في تجربة التمويل الاسلامي فكان لها بنك البركة و بنك السلام و على هذا الأساس تبلورت **اشكالية** ورقتنا البحثية و كانت كالتالي:

ما هو واقع التمويل الإسلامي في الجزائر في ظل انشاء بنوك إسلامية على غرار بنك البركة الجزائري؟ وكيف يقوم بنك البركة بإدارة مخاطره الائتمانية؟

الأسئلة الفرعية: تمخضت عن الاشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتمويل الاسلامي؟
- فيما يكمن الفرق بين التمويل الاسلامي و التمويل التقليدي؟
- ماهي الأدوات التمويلية التي يستخدمها بنك البركة الجزائري في معاملاته اليومية؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية ، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الاولى:** تعاني البنوك الاسلامية من مشكلات وتحديات كثيرة تهدد وجودها واستمراريتها وتفقد مضمونها وجوهرها أمام البنوك الربوية، ومن مخاطر ائتمانية كثيرة
- **الفرضية الثانية:** تعتمد البنوك الإسلامية ومنها بنك البركة الجزائري على عدة أساليب للتمويل تختلف عن تلك الأساليب والطرق التي تعتمد عليها البنوك الربوية.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية الى تبيان مدى اهمية اللجوء الى التمويل الاسلامي لما له من اثر ايجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية وتفادي الازمات الاقتصادية التي تمس القطاع المصرفي الذي يقوم على أساس التمويل التقليدي أي القائم على أساس الفائدة.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث في التمويل الإسلامي بمختلف أساليبه وصيغه التّي تراعي في ذلك جانب الشريعة الإسلامية من خلال:

- تكمن أهمية التّمويل الإسلامي بمختلف صيغه في قدرته على تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة،
- صيغ التمويل الإسلامي تملك من الخصائص والسمات ما يحول دون وجود مشكلات التمويل للمشاريع بما تتضمنه من مزايا لا توجد في غيرها من أنظمة التمويل التقليدي، فهي تتسم بالتنوع والتعدد،

- إنّ أساليب التمويل الإسلامية تقوم على أساس دراسات الجدوى من الناحية الاقتصادية، وعلى أساس الحلال من الناحية الشرعية،
- تتناسب صيغ التمويل الإسلامي مع معظم المشاريع حيث يختار صاحب المشروع الصيغة التي تناسبه وتتفق مع ظروفه وإمكاناته بعكس نظام التمويل القائم على الفائدة.
- ترسيخ مفهوم الرقابة والمتابعة على التمويل الممنوح من طرف البنوك المصرفية

منهجية البحث : للإجابة عن الإشكالية المطروحة و الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع اعتمدنا في ورقتنا البحثية على المنهج الوصفي التحليلي الذي سيساعدنا على الفهم الدقيق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتمويل الاسلامي وتحليل جل أبعاده بشكل من التوضيح والتفسير، كما قمنا بتقسيم الدراسة الى المحاور التالية :

أولا: الإطار النظري للتمويل الاسلامي

ثانيا: دراسة حالة بنك البركة الجزائري

ثالثا: الصيرفة الاسلامية وكيفية ادارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة الجزائري

رابعا: كيفية إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة الجزائري

خامسا: معوقات وتحديات العمل المصرفي في الجزائر

الدراسات السابقة: اعتمدنا في ورقتنا البحثية على بعض الدراسات التي تناولت موضوع التمويل الاسلامي وتمثلت في:

- **الدراسة الاولى** : دراسة (شوقي بورقبة،2013) بعنوان : **التّمويل في البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية – دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة.**

يمثل التمويل أهمية كبيرة وركيزة أساسية للمؤسسات والمشاريع الاستثمارية حيث تتناول هذه الدراسة اجراء مقارنة بين كل من التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي و اثر كل منهما على الاستثمار. و ترجع أهميتها إلى انها تسعى إلى معالجة موضوع اقتصادي مهم من خلال دراسة مقارنة المخاطر و التكلفة للأسلوبين على حد سواء .

هدفت الدراسة إلى توضيح الفرق بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي، فيما يتعلق بميول ورغبات المستثمرين وكذلك معرفة حجم التحديات و التي تتمثل في التكلفة و شروط الائتمان التي تواجه الأسلوبين والسياسات العامة للبنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية.

- **الدراسة الثانية :**دراسة(أحمد جابر بدران،2015) بعنوان : **مبادئ و ضو ابط ومعايير التمويل الإسلامي**

تطرق الباحث إلى ماهية التمويل الإسلامي وضوابطه ومعاييره، وإلى المبادئ التمويلية المستخلصة من فقه العقود والشركات وتناول أيضا الفرق بين التمويل الإسلامي و التقليدي ،كما هدفت الدراسة الى ايجاد بدائل للتمويل غير المتوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات ،وتحقيق التنمية للمجتمعات الإسلامية ،وتحقيق عوائد لأصحاب رؤوس الأموال عند ادخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة، وتوصل الباحث الى مجموعة من النتائج أهمها تبيين الفرق بين التمويل الإسلامي و التّمويل التقليدي منها: يساهم التمويل الإسلامي إلى حد كبير في تحقيق التوزيع العادل وايجاد التوازن الذي يحول دون تكدس الثروات بأيدي المرابين و كبار التجار من أصحاب رؤوس الأموال كما هو الحال في النظام

التمويلي التقليدي ،كما يتم التّمويل الاسلامي أيضا عن طريق النقود و عن طريق الأصول بينما التّمويل التقليدي فلا يقع إلا عن طريق النقود فقط.

- **الدراسة الثالثة** :(دراسة بوغرارة بومدين، غربي ناصر صلاح الدين،2013)، بعنوان : **مدى تو افق صيغ التمويل الإسلامي مع الإحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر:**

حاول الباحث من خلال هذه الورقة البحثية إلى تبيين مدى ملائمة و توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مع التطرق في دراسة حالة إلى عرض تجربة بنك البركة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تقديم اقتراحات من أجل تطوير صيغ التمويل الإسلامي و جعلها أكثر ملائمة و تناسبا مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما هدف البحث إلى إلقاء الضوء على ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والخصائص المالية و المؤسسات المالية الإسلامية مع إظهار توافقها مع طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،وعرض المشاكل التّي تواجهها في التمويل الربوي وتقديم البدائل المطروحة من طرف المؤسسات المالية الاسلامية واظهار توافقها مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأخذ الحالة الجزائرية كمجال لهذه الدراسة، و بالتّحديد بنك البركة الجزائري الذي ينفرد بصيغ التمويل الإسلامي في الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالهندسة المالية الاسلامية و العمل بشكل مستمر على تكيف صيغ التمويل الاسلامية مع الحاجيات المستجدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و توسيع التمويل الاسلامي لمختلف القطاعات الاقتصادية التي تنشط فيها هذه الاخيرة ، مع تقديم الدعم و التحفيز للمؤسسات المالية الاسلامية في الاقتصاديات العربية لتشجيعها على المساهمة أكثر وأكثر في تمويل الاقتصاد.

أولا.الإطار النظري للتمويل الاسلامي:

1. مفهوم التمويل الإسلامي:

عرف الدكتور فؤاد السرطاوي التمويل الإسلامي : "أن يقدم الشخص شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين طرفين من أجل إستثماره بقصد الحصول على أرباح، تقسم بينهما على نسبة يتم الإتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والإستثماري" (بوغرارة و غربي، 2013، صفحة 12)

كما عرف التمويل الاسلامي على أنّه:" تقديم ثروة عينية كانت أم نقدية من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي ليديروها ويتصرفوا فيها لقاء عائد نتيجة الأحكام الشرعية، وهو يقوم على عدم وجود الفوائد الربوية" (بورقبة، 2013، صفحة 33)

وعرفه الدكتور محمد البلتاجي على أنّه :" تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية" (بوغرارة و غربي، 2013، صفحة 12)

مما سبق فالتمويل الاسلامي هو ذلك التمويل الذي يتوافق و أحكام الشريعة الاسلامية و يختلف عن التمويل التقليدي الذي يقوم أساسا على الفائدة ،ويأخذ بذلك صيغا مختلفة.

2. خصائص التمويل الإسلامي:

يمتلك التّمويل الإسلامي من الخصائص والسمات ما لا يوجد في غيره من أنظمة التّمويل التقليدية، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي: (قتيبة، 2013، الصفحات 57-61)

- إعطاء أدوات التّمويل الإسلامي بأنواعها الأولوية في تخصيص الموارد المالية على أساس دراسات الجدوى الإستثمارية والإقتصادية، دون التركيز فقط على ملاءة المدين المالية وقدرته على السداد؛
- استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاءا ،حيث تستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التّعامل به وذلك في قوله عز وجل: ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ (البقرة 275)،وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تساهم في تحقيق العدالة الإجتماعية فهي تمنع الظلم وتحد من تركز الثروة وتحد من البطالة وتضمن حق الفقير في تنمية موارده ومواهبه وإبداعاته. (أحمد جابر، 2015)
- المتاجرة في السلع والخدمات والمنافع الحلال، أو في حقوق ملكية لموجودات فعلية موجودة أو موصوفة في الذمة، فيحصل بسبب ذلك مشاركة في المخاطر و تحمل المسؤولية في الوقت نفسه، فتنتفي بذلك كل سبل وأدوات الغرر والفساد؛
- تجنب الوقوع في فخ المديونية ،والذّي غالبا ما يحصل في حال التّمويل الربوي القائم على قاعدة القرض بفائدة؛
- التناسب بين مصادر الأموال و الإستثمارات، فمثلا لاستخدام أموال ذات أجل قصير في الإستثمارات طويلة الأجل، مما قد ينعكس سلبا على حالة السيولة في البنك؛
- اعتماد قاعدتي نظرة الميسرة للمعسر بضوابطها الشرعية ، ومن ثم فلا مكان لفوائد التّأخير في السداد التي قد تزيد عن سعر الفائدة الأصلي، ولا مكان لفوائد إعادة جدولة الدين التّي تتسبب في زيادة عجز المدين عن السداد بسبب تضخم الدّين الذي عجز عن سداد أصله، فهذه القاعدة الذهبية شرعت لتحمي المدين من الإفلاس، وتحمي الاقتصاد من الآثار السلبية كي يستمر الإنتاج ومن ثم يستمر الطلب على السلع والخدمات باعتبارها المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي؛
- إنّ التمويل الإسلامي في صوره العديدة لا يرى منفصلا عن عملية الإستثمار الحقيقي فهو مرتبط به.

3. مبادئ التمويل الاسلامي: يقوم التمويل الاسلامي في البنوك الاسلامية على مبادئ تتمثل أهمها في :

أ. الإلتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات المالية : و هذا من خلال:

- تحريم الربا
- تحريم الإكتناز
- استثمار المال في الطيبات و تجنب الخبائث
- الإلتزام بالأخلاق المالية في المعاملات

ب. الإلتزام بقاعدة الخراج بالضمان و الغرم بالغنم:

الغنم يعني الربح والغرم يعني الخسارة، ويقصد بالمبدأ أنّ يتحمل الفرد من الواجبات والأعباء بقدر ما يأخذ من الميزات والحقوق، حيث يتم توزيع الأعباء بالعدل والتكافؤ قبل توزيع عوائدها ونتائجها بالعدل والتكافؤ كذلك بما يؤدي إلى تعادل كفتي الميزان في الواجبات والحقوق، فلا تثقل إحداهما على حساب الأخرى، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة مثلا التي تريد تحقيق أرباح

عليها أن تقبل المشاركة في الخسائر إن وجدت، ويكون الإتفاق على النسبة فقط التي يشترط فيها أن تكون مماثلة في حالتي الربح والخسارة (عمار غربي، 2013، صفحة 44)

ت. مبدأ استمرار الملك لصاحبه:

يقوم هذا المبدأ على أن الملك في التّمويل الإسلامي يستمر لصاحبه حتى و لو تغير شكل ملكه، فالتّمويل في العادة يكون مالا نقديا لتشترى به الإستثمارات و العقارات اللازمة لإنطلاق المشروع، وصاحب المال يستحق الربح نتيجة ماله.

ث. مبدأ ارتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد:

إنّ التمويل الإسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للإقتصاد فهو لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وإنّما على أساس مشروع استثماري معين تمت دراسة جدواه ونتائجه المتوقعة وقبل كل من الممول والمستفيد بهذه الدراسة وأقدما على انشاء العلاقة التمويلية بينهما، كما أنّ التّمويل الإسلامي ظاهرة مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات، ويزداد التمويل أو ينقص بقدر حاجة الدورة الإنتاجية للعناصر التمويلية فهو ظاهرة من الظواهر الحقيقية في الاقتصاد، أما التّمويل الربوي فهو ظاهرة مالية بحتة (عصام و فاطمة، 2013، الصفحات 11-12).

4. أساليب و طرق التمويل الإسلامي:

يعتمد التّمويل الإسلامي على العديد من الطرق منها:

أ. أساليب التمويل بالشركة (المضاربة، و المشاركة):

وتعرف **المضاربة** بأنها عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال والأخر يشارك بجهده على أن يتم الإتفاق على نصيب كل طرف من الأطراف بالربح بنسبة معلومة من الإيراد. وتعتبر المضاربة هي الوسيلة التي تجمع بين المال والعمل بقصد استثمار الأموال التّي لا يستطيع أصحابها استثمارها،كما أنّها الوسيلة التي تقوم على الإستفادة من خبرات الذين لا يملكون المال (إرشيد ، 2007، الصفحات 40-41)

وبالنسبة **للمضاربة المصرفية** فهي شراكة بين عميل (مضارب) أو أكثر والمؤسسة المالية، بحيث يوكل الأول والثاني بالعمل والتّصرف في ماله بغية تحقيق الربح ، على أن يكون توزيع الأرباح حسب الإتفاق المبرم بينهما في عقد المضاربة ، وتتحمل المؤسسة المصرفية كافة الخسائر التي قد تنتج عن نشاطاتها مالم يخالف المضارب نصوص عقد المضاربة (شلهوب ، 2007، صفحة 432) .

-**المشاركة:** ويقصد بها شركة الأموال، وهي أي عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداراي بغرض ممارسة أعمال تجارية تدر الربح ،والمشاركة المصرفية عبارة عن صيغة استثمارية وتمويلية متوافقة مع الشريعة، ويمكن أن تشترك فيها عدة أطراف مع المصرف، وتهدف المشاركة مع المصرف من قبل الأفراد إلى تحقيق أرباح من وراء المشاركة بالمال، بينما يبحث المصرف في المشاركة عن تمويل، والعكس صحيح في حال دخول المصرف في مشاركة بأعمال التجارة مع أحد عملائه من التجار. (شلهوب ، 2007، صفحة 435)

ب. أساليب التمويل بالبيع (المرابحة، السلم و الإستصناع)؛

-**بيع السلم** : وهو بيع شيء يقبض ثمنه مالا ويؤجل تسليمه إلى فترة قادمة وقد يسمى بيع السلف ،فصاحب رأس المال يحتاج أن يشتري السلعة وصاحب السلعة يحتاج إلى ثمنها مقدما لينفقه في سلعته. وبهذا نجد أن المصرف أو أي تاجر يمكن له أن يقرض المال للمنتجين ويسدد القرض لا بالمال النقدي لأنه سيكون (قرض بالفائدة)، ولكن بمنتجات مما يجعلنا أمام بيع سلم يسمح للمصرف أو للتاجر بربح مشروع ويقوم المصرف بتصريف المنتجات والبضائع التي يحصل عليها وهو بهذا لا يكون تاجر نقد وائتمان بل تاجر حقيقي يعترف الإسلام بمشروعيته وتجارته ،وبالتالي يصبح المصرف الإسلامي ليس مجرد مشروع يتسلم الأموال بفائدة لكي يوزعها بفائدة أعلى ولكن يكون له طابع خاص حيث يحصل على الأموال ليتاجر ويضارب ويساهم بها. (الحناوي، 2001، صفحة 72)

أما فيما يخص التمويل بالمرابحة و الاستصناع فسيتم الاشارة اليهما في فقرة لاحقة.

ت. أساليب التمويل بالإجارة (الإجارة و الإجارة المنتهية بالتمليك)؛

تعريف التمويل بالإيجارة: هو صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء قواعد عقد الإجارة، وفي إطار صيغة تمويلية تُحقق حاجات الراغبين في اقتناء أصل رأسمالي ولا يملكون كامل الثمن فوراً .(عادل، 2002، صفحة 4)

أما **الإيجار** :فيقصد به عمليات تشغيل الأموال خارج نطاق البيع والشراء بحيث يكون محل هذه العمليات هو بيع المنفعة دون التصرف بالعين. (محمد، 2005، صفحة 55)

الإجارة المنتهية بالتمليك: تقوم الاجارة المنتهية بالتمليك بناءا على مجموعة من الخطوات تتمثل على العموم في:

- يقوم البنك الإسلامي (المؤجر) بشراء أصول ثابتة محددة بطلب من العميل (المستأجر)
- يقوم البنك الإسلامي بتأجير هذه الأصول إلى العميل .
- تحتسب الدفعات الإيجارية على فترة التعاقد وتأخذ بعين الاعتبار ثمن الشراء وقيمة الأصل، وهامش الربح المناسب .
- يبقى البنك الإسلامي مالكاً للأصول المؤجرة طيلة فترة الإيجار، حتى تمام سداد أقساط الإجارة ثم تنتقل الملكية للعميل.

ث. أسلوب التمويل التكافلي (القرض الحسن):

يعرف التأمين التكافلي الإسلامي باعتباره نظاما بأنه :" قيام مجموعة من الأشخاص بالتكافل فيما بينهم في تحمل الضرر الذي يصيب أحدهم أو أكثر بدفع تعويض مناسب للمتضرر من خلال ما يتبرعون به من أقساط."

فهو اشتراك مجموعة من الناس في إنشاء صندوق لهم يمولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منهم ، ويأخذ كل منهم من هذا الصندوق نصيبا معينا إذا أصابه حادث معين. (مولوي، 1988، صفحة 136)

ثانيا: دراسة حالة بنك البركة الجزائري

1. نشأة بنك البركة الجزائري :

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام و خاص)، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج،و بدأ بمزاولة نشاطا ته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر1991،أما فيما يخص المساهمين، فهما:

- ✓ بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر) بـ 44.10 %
- ✓ مجموعة البركة المصرفية (البحرين) بـ 55.90 %

في إطار القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003, فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات و استثمارات وذلك بالتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

2. المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري:

تتمثل اهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري فيما يلي : (https://www.albaraka-bank.com, 2019)

- 1991 تأسيس بنك البركة الجزائري.
- 1994 الاستقرار والتوازن المالي للبنك.
- 2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص.
- 2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.
- 2006 زيادة رأسمال البنك إلى 2،5 مليار دينار جزائري.
- 2009 زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري.
- 2012 تفعيل أول منظومة بنكية شاملة و مركزية متطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية
- 2016 الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري
- 2017 زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار ج زائري.
- 2018 أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي، تصنيف مجلة (Global Finance)
- 2018 من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المرودية
- 2018 من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.

وفي إطار جهود بنك البركة الجزائري الساعية لعصرنة خدماته المصرفية، شرع البنك في إطلاق باقة خدمات مصرفية إلكترونية ممنوحة للعملاء كالدفع الإكتروني، الدفع عن بعد و الصيرفة عبر الأنترنت بالإضافة إلى الخدمات المتوفرة كبطاقة السحب البنكية و الرسائل الهاتفية القصيرة هذه الخطوة، تجعل البنك بصفة عامة يدخل عالم الاقتصاد الرقمي من بابه الواسع لتحقيق الأهداف المسطرة ورفع التحديات المستقبلية. (البركة شركاء في الانجاز،التقرير السنوي 2016 ،ص 3)

3. مجالات نشاط بنك البركة الجزائري :

يوفر بنك البركة الجزائري توليفة متنوعة من المنتجات المالية للمؤسسات تعينهم على إنجاز مشاريعهم الاستثمارية وتلبية حاجياتهم الاستغلالية، حيث يقترح صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك: المرابحات، البيع لأجل، بيع السلم، الإجارة، الإستصناع، المشاركة، المضاربة ...الخ

كما يقدم بنك البركة الجزائري مجموعة من المنتجات التي تسهل تنفيذ عمليات التجارة الخارجية وتوفر حلول فعالة تخدم تطلعات عملائه في إطار وسائل الدفع الدولية كالتحويل الحر، التحصيلات والاعتمادات المستندية والكفالات الدولية.

4. صيغ التمويل في بنك البركة الجزائري :

أ. المرابحة: المرابحة هي عملية بيع بثمن الشراء مضافا إليها هامش الربح الذي يكون معروفا ومتفق عليه بين المشتري والبائع (البيع بربح معلوم)

يمكن للمرابحة أن تكتسي شكلين:

- ✓ عملية تجارية مباشرة ما بين البائع و المشتري.
- ✓ عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري الاخير (مقدم طلب الشراء) و بائع أول (المورد) وبائع وسيط (منفذ طلب الشراء).

و قد تم الأخذ بالصيغة الأخيرة هذه في العمليات المصرفية الإسلامية بحيث يتدخل البنك بصفته المشتري الأول بالنسبة للمورد و كبائع بالنسبة للمشتري مقدم الأمر بالشراء (العميل) بحيث يشتري البنك السلع نقدا أو لأجل ويبيعها نقدا أو بتمويل لعميله مضافا إليها هامش الربح المتفق عليه ما بين الطرفين.

ب. الإستصناع: الاستصناع هو عقد مقاولة الذي من خلاله يطلب الطرف الأول (المستصنع) من الطرف الثاني يدعى (الصانع) بصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزأة أو لأجل، ويتعلق الأمر بصيغة تشبه عقد السلم مع الفرق أن موضوع الصفقة هو التسليم و ليس شراء سلع على حالها، ولكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها ،مقارنة مع التطبيقات التجارية الحالية ،يشبه الاستصناع عقد مقاولة كما هو معرف في المادة 549 من القانون المدني الجزائري : " المقاولة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر".

كما يمكن أن يتدخل في صيغة الاستصناع المستعملة من طرف البنوك الإسلامية ثلاثة أطراف إلى جانب البنك ، صاحب المشروع و المقاول في إطار استصناع مزدوج .

ت. المشاركة المتناقصة : يساهم البنك في تمويل مشروع أو عملية بنية تنازل تدريجيا من المشروع أو العملية و هذا بعد انسحاب صاحب المشروع الذي يسدد للبنك حصته من الأرباح العائدة له كما يمكنه تخصيص كل أو جزء من حصته لتسديد حصة رأسمال البنك، و بعد أن يسترجع البنك رأسماله و الأرباح العائدة له، ينسحب من المشروع أو العملية و تشبه هذه الصيغة المساهمات الظرفية في البنوك التقليدية.

ث. السلم: يعرف السلم بأنه عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع، وخلافا للمرابحة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل للسلع بطلب من عميله، لكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا.

5. **تمويلات بنك البركة :** يعمل بنك البركة الجزائري على تمويل كل من :

- ➢ **الاستثمار:** و يعتمد في ذلك على المرابحة و الإستصناع و المشاركة المتناقصة
- ➢ **الصفقات المرهونة للبنك :** يعتمد في تمويل مشاريعه على صيغتي المرابحة و السلم
- ➢ **تمويل المنتجات نصف مصنعة :** لتمويل المواد الاولية أو نصف مصنعة يعتمد بنك البركة على صيغتي المرابحة و السلم
- ➢ **الاجارة او الاعتماد الإجاري:** و لتمويل المعدات المهنية يعتمد ايجار بنك البركة على صيغة الاعتماد الإجاري
- ➢ **تمويل المنتجات النهائية:** لتمويل المواد الجاهزة للاستهلاك يعتمد البنك على صيغتي المرابحة و السلم
- ➢ **التمويل المسبق للصادرات:** لتمويل عملية الصادرات يعتمد البنك على صيغتي المرابحة و السلم

ثالثا: الصيرفة الاسلامية وكيفية ادارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة الجزائري

تتميز البنوك الاسلامية بالإضافة الى الرقابة المصرفية التي يقوم بها البنك المركزي بوجود رقابة شرعية تتم تحت اشراف هيئة شرعية مستقلة تسمى هيئة الرقابة الشرعية، هذه الأخيرة تمثل صمام أمان يحفظ البنوك الاسلامية من الانحراف عن منهجها الذي قامت عليه، و تساعدها في تحقيق مزيد من الشفافية و المصداقية.

تعتبر الرقابة الشرعية من الوظائف التي ظهرت مع انشاء البنوك الاسلامية، ويقصد بها اخضاع كافة معاملات وأنشطة هذه البنوك للرقابة للتأكد من مطابقتها لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، كما يسهر على هذا الدور الرقابي هيئة من الفقهاء و العلماء و الخبراء يتمتعون بالاستقلالية و الحياد و تعتبر أرائهم ملزمة و نافذة. (https://www.arabnak.com)

1. هيئة الرقابة الشرعية في بنك البركة الجزائري :

أ. **مفهوم هيئة الرقابة الشرعية** : "هي مجموعة من العلماء المتخصصين في الفقه الإسلامي وخاصة فقه المعاملات بحيث لا يقل عددهم عن ثلاثة ممن تتحقق فيهم الأهلية العلمية والدراية بالواقع العملي، تقوم بإصدار الفتاوى والمراجعة للتأكد من أن جميع معاملات المؤسسة متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتقدم تقريرًا بذلك للجمعية العامة، وتكون قراراتها ملزمة ،كما يجب أن تكون هيئة الرقابة الشرعية مستقلة". (الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية Banks Islamic in Supervision Shari ، العدد 1، ، 2012، صفحة 02)

ب. **هيئة الرقابة الشرعية في بنك البركة الجز ائري** فهي تتكون من (05) خمسة أعضاء يتم اختيارهم من بين الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية والاقتصادية الحائزين على المؤهلات العلمية، الخبرة اللازمة والمتمتعين بسمعة جيدة في مجال الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك كلّه لأجل إضفاء المصداقية للهيئة في الأعمال، الاستشارات والفتاوى التي يقدمونها، وتتحدد مدة عضوية هؤلاء الاعضاء بـ (03) ثلاثة سنوات قابلة للتجديد، كما تنتخب هيئة الرقابة الشرعية من بين أعضائها رئيسا للهيئة ونائبا له ليقوم بمهام الرئيس أثناء غيابه، تسريحه أو استقالته، ويتم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من قبل الجمعية العامة بناءا على اقتراح مجلس إدارة البنك، و يمكن عزلهم أو تغييرهم بنفس الكيفية و الشروط التي تم تعيينهم بها. (https://www.albaraka-bank.com, 2019)

2. مهام هيئة الرقابة الشرعية في بنك البركة الجزائري:

تهدف هيئة الرقابة الشرعية إلى التحقق من امتثال جميع المعاملات المصرفية إلى أحكام الشريعة الإسلامية وكذا تقديم النصح والتوجيه بما يحقق مقاصد الدين الحنيف، وتتلخص مهامها فيما يلي: (https://www.albaraka-bank.com/finance-islamique/?lang=ar#comite02/08/2019)

- دراسة وإصدار الفتوى الشرعية فيما يعرض عليها من مسائل شرعية.
- مراجعة نماذج العقود، والاتفاقيات وجميع المعاملات المصرفية واعتمادها قبل وضعها حيّز التطبيق، وكذا إشراكها في تعديل نماذج تلك العقود والاتفاقيات عند الاقتضاء وتطويرها.
- المساعدة في إعداد العقود التي ينوى البنك إبرامها وذلك بقصد التأكد من خلو العقود والاتفاقيات والعمليات المذكورة من المخالفات الشرعية.

- مساندة الإدارة العامة في تقديم المشورة أو الفتوى الشرعية بخصوص مدى مطابقة المعاملات المصرفية لأحكام الشريعة الإسلامية، وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للإدارة العامة .
- التأكد من شرعية العقود والمعاملات المصرفية، وسلامة تطبيق الفتاوى والقرارات الصادرة عنها، وفي حال وجود خلل، نقص أو مخالفات، تقوم الهيئة برفع توصيات لإدارة البنك لتصحيح العمليات التي تمّ إنجازها و إجراء تعديلها إن أمكن ذلك، و الصبر على حسن تطبيق الفتاوى والآراء الصادرة عنها من قبل دوائر البنك .
- تقديم استشارات و/ أو أراء شرعية في المسائل المرفوعة لها من قبل مختلف دوائر البنك المعنية، حول مدى مطابقة كل خدمة أو منتج جديد لأحكام الشريعة الإسلامية و ذلك قبل تسويقه من قبل البنك.
- تنظيم بالتنسيق مع المديرية العامة للبنك، برامج و دورات تدريبية في الصيرفة الإسلامية لفائدة موظفي البنك بغرض تنمية الوعي المصرفي لديهم و الإلمام بأحكام المعاملات الشرعية المصرفية.
- المصادقة على خطة التدقيق الشرعي السنوية المعدة من قبل إدارة الامتثال والرقابة الشرعية.
- إعداد تقرير سنوي يوقعه رئيس الهيئة الشرعية بناءا على تفويض من قبل أعضائها بعد اعتماده من قبلهم، يبين فيه ما تم عرضه ومناقشته من حالات عملية، وما جرى إعداده من فتاوى و آراء في معاملات البنك التي تم إنجازها، ويجب عرض تقرير الهيئة في اجتماع الجمعية العامة السنوية.
- عملا بنص معيار الضبط رقم (1) الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البند (24) فإنه "يجب توقيع تقرير هيئة الرقابة الشرعية من قبل جميع أعضائها، وليس من قبل الرئيس و بتفويض من أعضائها،
- الرّد على تساؤلات واستفسارات العملاء بالنسبة لشرعية الإجراءات و/أو المعاملات.
- القيام بزيارات ميدانية دورية للوكالات ومختلف دوائر البنك، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بغرض مراجعة و التأكد من تطبيق الآراء و الفتاوى الشرعية الصادرة عنها.
- المصادقة على السجل الذي يحدد شروط وفئات المستفيدين من موارد الأموال المخصصة قيد التصفية، بعد التأكد من محتوى وشروط مطابقتها للشريعة الإسلامية .
- تدقيق القوائم المالية للبنك وفحصها من حيث ملائمة الأساس الشرعي في توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.
- المصادقة على تعيين وعزل المراقب أو المدقق الشرعي

3. **بعض المخاطر المتعلقة بالبنك الإسلامي:** هناك مخاطر تنفرد بها البنوك الإسلامية عن سواها من البنوك وهي: (رزيق، 2012،ص 9)

-**مخاطر صيغ النشاط** : إن أغلب الصيغ المستخدمة من طرف البنوك الإسلامية في نشاطها مازالت تثير جدلا فقهيا حول مشروعيتها وأركانها من مذهب لآخر؛ مما يحول دون تطبيقها بشكل موحد من قبل هذه البنوك .

- **مخاطر السمعة أو الثقة** : إن الثقة في البنوك الإسلامية لا تقتصر فقط على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه عملائها، بل يتعدى الأمر إلى مدى التزامها بقواعد الشريعة الإسلامية؛ فأدنى شك من العملاء حول هذا الجانب سيؤدي بهم إلى تسويتها بالبنوك التقليدية ويفقدها المصداقية فتخسر عملائها .

- **مخاطر الإزاحة التجارية**: نظرا للتأثير الكبير الذي تمارسه البنوك التقليدية بضمانها للودائع ودفعها لأصحاب الودائع معدلات فائدة مقابلها، فإن البنوك الإسلامية، ورغبة منها في الحفاظ على المودعين تقوم بدفع أرباح لأصحاب الودائع الاستثمارية ، حتى

في حالة عدم تحققها، عن طريق استقطاعها من أرباح المساهمين، وهذا الأمر يؤثر سلبا على وضعية البنك حيث يخفض من ربحيته ويحرمه من أموال قد يستثمرها في توسيع نشاطه مستقبلا

- **المخاطر الأخلاقية** : أشار العديد من الباحثين إلى الخطر الأخلاقي الكامن في عملية المضاربة التي قد يتصرف الوكيل فيها (و هو صاحب المشروع الممول من قبل البنك الإسلامي) في غير صالح الأصيل، أو قد يلجأ الوكيل إلى إخفاء بعض المعلومات بقصد الحصول على ما لا يستحقه من المنافع.

رابعا: كيفية إدارة المخاطر الائتمانية ببنك البركة الجزائري

تنشأ المخاطر الائتمانية لدى بنك البركة عند وجود احتمال عدم قدرة عملائه على تسديد التزاماتهم اتجاهه، وهو بذلك يعمل على إدارة هذه المخاطر بالطرق التالية: (بريكي و فرج، 2018،ص8)

1. نموذج التنقيط الداخلي للبنك:

ويهدف المشروع بشكل رئيسي الى انشاء وتصميم وظيفة ادارة مخاطر حديثة تستمد نشاطها من أفضل التطبيقات في الصناعة المصرفية ،وتقييم احسن لمخاطر الائتمان من خلال استخدام معايير كمية ونوعية بالإضافة الى تحضير لاعتماد توصيات لجنة بازل والمبادئ التوجيهية لمجموعة البركة المصرفية،كما أن مرحلة وضع نظام التنقيط للمؤسسات تتطلب انشاء قاعدة معلومات من شأنها أن تحسن من صحة النظام وتوفر الوسائل اللازمة لإعادة التقارير ومراقبة مخاطر الائتمان.

أ. **العناصر المقترحة لتقييم الشركات:** من أجل توسيع قاعدة المعلومات في البنك فإنّ الشركات الخاضعة للتنقيط هي تلك التي لديها التزامات في البنك تجاوزت30.000.000.00 دج، إن النموذج الداخلي للبنك يكون على اساس المعايير الكمية والنوعية وعلى هذا الاساس فان بطاقة التنقيط المصممة تنقسم الى :

ب. **بطاقة المعايير النوعية:** التي تتضمن 7 معايير تنقسم بدورها الى معايير فرعية ،مجموع هذه المعايير يصل الى 600 نقطة من اصل 1000نقطة ،اي ما يعادل نسبة 60 بالمئة من النقطة الكلية ،هذه البطاقة صممت على اساس البيانات القانونية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمؤسسة ،وقطاع النشاط .

ت. **بطاقة المعايير الكمية(المالية):**تشمل 18 نسبة مالية تعد الاكثر تعبيرا على الحالة المالية للمؤسسة ،مجموع هذه المعايير يصل الى 400 نقطة كيفية من اصل 1000 نقطة ،أي ما يعادل نسبة 40 بالمئة من النقطة الكلية، أعدت هذه البطاقة على اساس المعلومات الواردة في القوائم المالية المعلنة الى ادارة الضرائب والمصادق عليها من قبل مدقق حسابات خارجي.

ث. **تنقيط المعايير الكمية**: وهي النقطة المالية التي تسمح بدعم الجزء النوعي و اعطاء حوصلة عن الصحة المالية للمؤسسة من خلال النسب المالية الاكثر تعبيرا ،وحساب النسب يكون من خلال الميزانية المالية بعد اعادة ترتيب لحساب القوائم المالية (الاصول حسب درجة السيولة والخصوم حسب درجة الالتزام وحذف القيم التي ليس لها قيمة حقيقية)وتتمثل المعايير الكمية في: نسب الهيكلة ونسب السيولة ،و نسب النشاط ونسب الربحية بعد أن يحسب وينقط كل معيار كمي ،ومجموع النقاط يمثل " **النقطة المالية**".

ج. **بطاقة التنقيط الكلي** :على أساس هذه النقطة يتم تعيين فئة خطر كل شركة.

النتيجة النهائية = (التصنيف الكمي+التصنيف النوعي)/10

وبعد الانتهاء من اجراء عملية التنقيط الداخلي لطلب العميل يقدم البنك تقريرا عن تنقيط طلب هذا العميل

2. الرهن: يقصد به اي اتفاق توضع بموجبه أية موجودات ذات قيمة كضمان لأي تمويل في الذمة، ويجوز التصرف في الضمان في أية حالة من حالات الاخلال بالاتفاق مع احترام الضوابط الشرعية في هذا المجال.

3. **التكافل(التأمين الجماعي)**:وفي برنامج التكافل يقوم مجموعة من المشتركين بدفع مبالغ متفق عليها في صندوق جماعي يتم استثماره لصالحهم، ولدى وقوع أي حادث مؤمن عليه يمنح المشتركون تعويضا متفقا عليه الى المشترك المتقدم بمطالبة التعويض.

مما سبق ادارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة هي نظام متكامل يهدف الى تعظيم العائد وتدنئة المخاطر في ظل الانضباط بأحكام الشريعة الاسلامية من اجل الحفاظ على المال و النظام العام للأمة.

خامسا: معوقات وتحديات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر

تواجه المصارف الإسلامية على غرار بنك البركة في الجزائر تحديات ومعوقات في الفترة الراهنة تساهم في محدودية إنتشار صناعة الصيرفة الإسلامية و تتمثل أساسا فيما يلي: (بعزيز و مخلوفي، 2017)

- عدم فهم المتعاملين نشاط المصارف الإسلامية لطبيعة عمل هذه المؤسسات، مما يؤدي إلى الخلط بين نظام التمويل الإسلامي والصناعة المالية التقليدية، مما دفع بالكثير من المسلمين أنفسهم إلى الإعتقاد بأن الأمر مجرد تحايل على الربا وأن الصيرفة الإسلامية هي مجرد ربا مقننة وتلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة وهامش الربح الذي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية

- البيئة التشريعية الموجودة في الجزائر هي بيئة تناسب عمل المصارف التقليدية وليس المصارف الإسلامية، أي أن البيئة غير جاهزة، وفي الغالب هي بيئة طاردة ورافضة لعمل البنوك الإسلامية أوالمؤسسات المالية التي تتعامل وفق قواعد الشريعة الإسلامية.

- عدم مراعاة بنك الجزائر للبنوك الإسلامية فيما يخص إصدار بعض القوانين والتعاملات رغم إختلاف المبادئ بين البنوك الإسلامية والتقليدية، وهو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها، كما انها تعاني إشكالية المواءمة مع البنك المركزي انطلاقا من أن الأحكام المتبناة من طرفها والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية، والتي لا تجيز لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباتها، كذلك عندما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذلك، بسبب الفائدة الربوية التي يفرضها على القروض التي يمنحها أو على عمليات خصم الأوراق التجارية، كون مثل هذه الأعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية .

- مشكل عدم توفر الإطارات والكوادر البشرية الكفؤة، وذلك لعدم الإهتمام الكافي بالجانب البشري في البنوك الإسلامية الجزائرية، حيث يلاحظ أن معظم موظفي وإطارات البنوك الإسلامية في الجزائر غير ملمة بالمعلومات الكافية حول العمل المصرفي الإسلامي، هذا ما قد يؤدي بالبنك إلى التوجه نحو الصيرفة التقليدية والإنحراف عن الأهداف والمبادئ المنوطة بالبنك

- غياب سوق نقدي ومالي إسلامي في الجزائر .

- ضعف نظام الرقابة على المنتجات المصرفية الإسلامية، وعدم تطوير النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية .

- عدم توفر مؤشرات خاصة لقياس أداء ونمو البنوك الإسلامية .

- ضيق مجال عمل ونشاط البنوك الإسلامية في الجزائر.

خاتمة :

إنّ التمويل الإسلامي اليوم بحاجة إلى أن يكون لديه استراتيجية لتوسيع مساحة استثماراته جغرافيا بما يزيد من فرص نجاحه وتنوع قاعدة استثماراته، واستمراره و نموه، وهذا يتطلب عملا من قبل المؤسسات التشريعية والمؤسسات الاستشارية للتواصل لنشر الفرص، وفقا للمعايير، كما أن الدول التي لديها خطط لاستقطاب رؤوس أموال المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة يجب أن تضمن دليل استثمار الفرص الخاصة بالاستثمارات المتوافقة مع الشريعة لديها.

اختبار الفرضيات :

بالنسبة للفرضية الاولى: تعاني البنوك الاسلامية من مشكلات وتحديات كثيرة تهدد وجودها واستمراريتها وتفقد مضمونها وجوهرها أمام البنوك الربوية ومن مخاطر ائتمانية ، هذه الفرضية صحيحة فنظرا لحداثة التجربة وضعف الخبرة لدى العاملين فيها والمتعاملين معها ما يؤدي في الكثير من الاحيان إلى عد م الالتزام بالقيم و الأخلاق الاسلامية والقواعد الشرعية في التعاملات اليومية،هذا بالإضافة إلى المنافسة المصرفية الكبيرة ،وعدم وجود سوق مالي اسلامي والذي يعد من ضروريات الاستثمار المتميز.

أما بالنسبة للفرضية الثانية: تعتمد البنوك الإسلامية ومنها بنك البركة الجزائري على عدة أساليب للتمويل تختلف عن تلك الأساليب والطرق التي تعتمد عليها البنوك الربوية، هذه الفرضية صحيحة فبنك البركة الجزائري يقوم على التمويل الاسلامي في معاملاته بتقديم أموال بمختلف أشكالها سواء كانت عينية أو نقدية من طرفه الى الطرف الآخر سواء كان شخصا أو مؤسسة وهذا وفقا لضوابط و أحكام الشريعة الإسلامية، ويستخدم في ذلك صيغا تمويلية مختلفة منها: المرابحة ،و الإستصناع ، المشاركة، السلم والاعتماد الايجاري.

نتائج البحث: مما سبق توصلنا الى **النتائج** التالية:

- إن كل المؤشرات والدّراسات الموضوعية تؤكّد أن البنوك الإسلامية تمكّنت من تجاوز العقبات وترسيخ موقعها في الساحة المصرفية وهذا على الرغم من العقبات والمشاكل التي تحد من نشاطها وتعيق مسيرتها،
- التمويل الإسلامي إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية،
- يرتبط التمويل الإسلامي ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد، فهو لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وإنما على أساس مشروع استثماري معين، تمت دراسة جدواه ونتائجه المتوقعة وقِبلَ كل من الممول والمستفيد - طرفا العملية التمويلية– وأقدما على إنشاء العلاقة التمويلية بينهما،

- فبالإضافة إلى أخلاقيات البنك التجارية و مسؤوليته الإقتصادية التي تظهرها مختلف المشاريع، المنتجات، الخدمات والعمليات البنكية ، يقوم بنك البركة الجزائري على مدار السنة بنشاطات تهدف إلى التطوير الاجتماعي بمختلف أشكاله من اجل إبراز روح المواطنة التي يتشبع بها.
- يعمل بنك البركة على ترسيخ ضوابط الشريعة الاسلامية في تعاملاته المختلفة ليبتعد في ذلك عن التمويل التقليدي الربوي.

التوصيات:

- تنظيم ملتقيات وندوات حول التمويل الإسلامي من طرف الجامعات و الهيئات المالية المتخصصة وابراز مدى أهميته ودوره الفعال في تحقيق التنمية و نشر العدالة و الالتزام بضوابط و أحكام الشريعة الاسلامية ،وهذا بإستعراض التجارب والنماذج الدولية في هذا المجال لإستخلاص النتائج والاستفادة منها في تنمية وتطوير القطاع البنكي في مجال الصيرفة الإسلامية
- على البنوك الإسلامية أن تقوم بالدعاية والإشهار في مختلف وسائل الإعلام وإنشاء وكالات تابعة لها على المستوى الوطني حتى تكون أقرب إلى عملائها وهذا لا يكون إلا عن طريق سياسة تجارية وتسويقية محكمة تبين ضرورة التعامل بالتمويل الاسلامي والتخلي عن التعامل مع البنوك التقليدية القائمة في تعاملاتها اليومية على الربا
- توسيع مجال عمل ونشاط البنوك الاسلامية لزرع الثقة في المواطنين وزيادة التعامل أكثر و أكثر معها.

المصادر والمراجع:

الكتب:

1- الحناوي، محمد صالح،(2001)، **المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية، القاهرة.

2- إرشيد ، محمود عبد الكريم ،(2007)، **الشامل في عمليات المصارف الإسلامية** ، دار النفائس ، عمان ، ط2.

3- شوقي بورقبة، (2013)،**التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية – دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات و التكلفة** ،علم الكتاب الحديث، الأردن.

4- شلهوب ، محمد علي ، (2007) ،**شؤون النقود وأعمال البنوك** ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب .

5- عبد الحليم عمار غربي،(2013)، **مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية - على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية**- ، دار أبي فداء العالمية، سوريا.

6- عادل طه فايد،(2002) ،**التأجير التمويلي** ، البنك المركزي المصري، مصر.

7- فيصل مولوي،(1988)، **نظام التأمين وموقف الشريعة منه**، دار الرشاد الإسلامية، بيروت(لبنان).

8- قتيبة عبد الرحمان العاني،(2013)، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية- دراسة مقارنة**- ، دار النفائس، الأردن.

9- محمد نضال الشعار،(2005)، **أسس العمل في المصرف الإسلامي والتقليدي**، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، بدون بلد.

المقالات والملتقيات:

1- بوغرارة بومدين، غربي ناصر صلاح الدين،مارس(2013)، "**مدى تو افق صيغ التمويل الإسلامي مع الإحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر**"، مجلة دفاتر إقتصادية، السنة 04 ،العدد 06،الجزائر

2- عصام بوزيد وفاطمة بن شنة، يومي30 -31 أكتوبر 2013 ، **أساسيات التمويل في النظام الاقتصادي الاسلامي، ندوة المالية الاسلامية : التطبيقات، التحديات والأفاق**، المغرب،.

3- بعزيز سعيد، مخلوفي طارق ، يومي 7/6 ديسمبر2017 ، **تفعيل الصيرفة الاسلامية في الجز ائرلتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر .

4- كمال رزيق، **تقييم تجربة البنوك الاسلامية بالجزائر في ادارة المخاطر الائتمانية** ،ملتقى الخرطوم النسخة 4 للمنتجات المالية الاسلامية أفريل 2012 ،بعنوان: التحوط في ادارة المخاطر في المؤسسات المالية الاسلامية.

5- أحمد جابر بدران، **مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي**، مجلة المسلم المعاصر، العدد 156 ،2015/09/28 ،لبنان.

6- عبلة بريكي، شعبان فرج،(جانفي2018)، **ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ،العدد 19 .

7- معهد الدراسات المصرفية، **الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية** Banks Islamic in Supervision Shari ، أوت 2012، نشرة توعوية، السلسلة الخامسة، العدد 1،الكويت.

6- البركة شركاء في الإنجاز، التقرير السنوي 2016 ،ص 3 على الموقع:

file:///C:/Users/Hala/Desktop/baraka/rapport-ar-2016.pdf

المواقع الالكترونية:

1- https://www.albaraka-bank.com consulté le 02/08/2019

2 - https://www.arabnak.com / consulté le 30/07/2019

3- https://www.albaraka-bank.com/finance-islamique/?lang=ar#comite consulté le 02/08/2019